الفصل الثاني. المالية العامة والالتزام الحكومي
ج) مبررات الاقتطاعات الإجبارية وشرعيتها وفعاليتها.

1) مبررات الاقتطاعات الإجبارية

التدخل العام له وظيفة ثلاثية ، الاستقرار ، التخصيص الذي يهدف إلى تصحيح عيوب الأسواق وإعادة التوزيع المالي والاجتماعي للدخل. يمكن أن تكون هذه التحويلات: عموديًا ، من الدخل المرتفع إلى الدخل المنخفض ، بشكل رئيسي من خلال مقياس ضريبة الدخل التدريجي ؛ أو أفقي ، من الأسر المعيشية إلى أولئك الذين لديهم أطفال بفضل تطبيق حاصل العائلة ، ولكن أيضًا من الأشخاص الأصحاء إلى المرضى أو من السكان النشطين العاملين إلى العاطلين عن العمل ، ولكن أيضًا بين القطاعات ، خاصة بين عامة الضمان الاجتماعي ، والفائض الهيكلي والنظام الزراعي العجز وأخيراً بين الأجيال في حالة مخططات التقاعد التي تعمل على مبدأ التوزيع

من خلال هذه الاقتطاعات ، تسعى السلطات العامة تحقيق أهداف اقتصادية. من خلال التوزيع ، تحاول السلطات العامة التوفيق بين الأهداف المختلفة التي يمكن أن ترتبط بالعمالة والتضخم والنمو والتوازن الخارجي و ذلك بضبط الإيرادات والنفقات في ميزانية الحكومة.
أدت الزيادة في الرسوم الإلزامية إلى التفكير في حدودها "المقبولة" في الاقتصاديات الحديثة ، استنادًا إلى بعض النظريات التي تدعي أن الحد الأقصى المفترض للضرائب سيتجاوز من البلدان المتقدمة (ولكن أيضًا البلدان النامية ، تحت ضغط من المؤسسات الدولية) تمارس سياسات الانسحاب المنظم أو الأقل للسلطات العامة من الاقتصاد. من الصعب للغاية وضع قيود على الضرائب والضغوط الاجتماعية. هذه الحدود يمكن تحديدها على مستويين.
أولا كفاءة الديون المباشرة الإلزامية والأخرى مرتبطة بشرعية الديون المباشرة التي يمكن تفسيرها بأخذ منحنى LAFFER

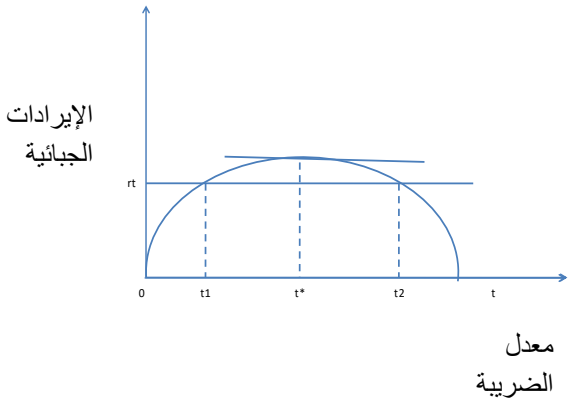

مع انخفاض معدل الاشتراكات الإلزامية (T1 في هذا الرسم البياني) ، فإن العائد الهامشي على الضرائب إيجابي: فالزيادة في المعدل تدفع الأسر إلى تكثيف نشاطها من أجل دفع الضريبة والحفاظ على دخلهم المتاح. من ناحية أخرى، فوق عتبة معينة * T ، فإن أي زيادة في الرسوم الإجبارية ستقلل من الحافز للعمل وستزيد من سلوك الاحتيال والتهرب الضريبي.

يبدو أنه يمكن للفرد الحصول على نفس المستوى من الإيرادات الضريبية (Rt) بمعدل ضريبة أقل (T1 بدلاً من T2). يدفع تحليل مثل هذا السلوك الأفراد إلى إجراء مفاضلة بين وقت عملهم ووقت فراغهم عندما يكون هناك تأثير على الدخل الذي بموجبه ستشجع أي زيادة في الضرائب الأفراد على زيادة عرض العمالة من أجل الحفاظ على دخلهم المتاح ، أو أثر بديل ، والذي بموجبه ستشجع الزيادة في الضرائب الأفراد على استبدال أوقات الفراغ في العمل لدفع بعض المؤلفين للتأكيد على أن زيادة الاشتراكات الإلزامية تشكل التحريض على الخمول.

حتى إذا لم يتم تأكيد هذا التفسير من خلال دراسات الاقتصاد القياسي ، مما يقودنا إلى مزيد من الاحتياطات فيما يتعلق باستخدامه (لا يقارن عواقب الإنفاق العام من معدلات الضرائب التي يخدمونها) ، ومع ذلك ، فإن العديد من الحكومات تدرج التخفيضات الضريبية كأولوية في برامجها

يعتمد هذا المنحنى على التعميم الحدسي لسلوك الاقتصاد الجزئي ولا يشكل بأي حال من الأحوال "نظرية" مالية (وهو تمثيل رسمي بحت لا يسمح بتحديد العتبة الضريبية التي يمكن أن يتجاوزها العبء الضريبي فعليًا تعتبر مفرطة). ويستند إلى الافتراض (الذي لم يتم التحقق منه) بأن أي زيادة في الرسوم الإجبارية على العمالة أو دخل رأس المال تقلل من المعروض من عوامل الإنتاج هذه وتعتبر الضرائب فقط في ضوء سلبي ، متجاهلة نظرائها ، أي المصاريف التي تجعل من الممكن تمويلها.

2) الآثار السلبية للاقتطاعات الضريبية

يمكن للضرائب الكبيرة أن تتسبب في ارتفاع ضغط التضخم، مما يخلق تشوهات بين القطاعات المحمية من المنافسة الدولية التي يمكن أن تزيد أسعارها وتعرض القطاعات التي تضطر إلى الضغط على هوامشها. تكلفة العمالة ، وبالتالي معاقبة الصناعات التي تحتاج عنصر العمل أكثر مما سيؤدي إلى استبدال العمالة مقابل رأس المال والذي يضر بالضرورة بالتوظيف ، فإن ارتفاع معدل الضريبة على دخل الشركات ورأس المال يشكل عقبة أمام الاستثمار الذي يمكن أن يؤدي إلى حركة نقل الاستثمار إلى وجهة أخرى ، والتي هي في أصل المنافسة الضريبية التي بدأها عدد معين من الدول.

وأخيرًا ، تجدر الإشارة إلى أن الحماية الاجتماعية التي تم وضعها لتعويض عدد من المخاطر يمكن أن تسبب زيادة في "المخاطر الأخلاقية" (اقتصاديات التأمين) بحيث يذهب بعض المؤلفين الليبراليين إلى حد تأكيد أن العجز الأمني يُعزى جزئياً إلى نظام حماية صحية مواتٍ بشكل مفرط يعطي انطباعًا بعدم تحمل التكلفة الحقيقية ويمكن أن يؤدي إلى سلوك "متسابق حر")

شرعية نظام الخصم المباشر

سيكون نظام الضريبة مشروعًا ، إذا سمح بتحقيق أهدافه الأساسية ، وهي الاستقرار الاقتصادي ، وإعادة توزيع الدخل من خلال التقدمية الضريبية وتضامن الأسرة ، فقط عند هذا المستوى من التحليل .

عينات مزعزعة للاستقرار

من الناحية العملية ، خلال فترة الركود ، واجهت السلطات الالتزام بموازنة الميزانية ، وزيادة الإنفاق ، وبالتالي فهي مجبرة على مراجعة الارتفاع إن لم يكن الضرائب ، على الأقل مساهمات الضمان الاجتماعي. من ناحية أخرى ، في أوقات التوسع ، من النادر الحد من نفقاتهم أو رفع الرسوم. ما نراه في نهاية المطاف هو زيادة في الإنفاق العام على المدى الطويل أسرع بكثير من الدخل.

علاوة على ذلك ، فإن "الدورة الانتخابية" يمكن أن تتعارض مع استقرار الاقتصاد الكلي الحالي. تختلف درجة استقلالية الدولة فيما يتعلق

بالوكلاء الاقتصاديين بمرور الوقت اعتمادًا على قرب المواعيد النهائية للانتخابات. قبل الموعد النهائي الانتخابي ، يضعف استقلاليتها تجاه مختلف مجموعات الضغط من خلال تخفيف الدخل الحقيقي (الأولوية هي مكافحة البطالة على حساب التضخم) ولكن بمجرد استعادة الحكم الذاتي بعد المواعيد النهائية للانتخابات ، بدأت سياسة الاستقرار (مكافحة التضخم).

انسحابات تقدمية قليلاً

في جميع الضرائب ، فإن ضريبة الثروة وضرائب الرواتب وضرائب الميراث هي فقط تقدمية حقًا ، من ناحية أخرى فإن المكونين الأساسيين للضرائب الإلزامية في هذه الحالة لا تشمل ضريبة القيمة المضافة والمساهمات الاجتماعية ، والتي وفقًا لبعض المؤلفين (مثل Saez E ،Piketty T) ، فإن النظام ككل ، هو تقدمي فقط حتى مستوى الطبقات الوسطى ثم يصبح تراجعًا مرة أخرى لمستويات الدخل الأعلى. على أي حال ، إذا اعترفنا بأن الميل إلى الاستهلاك أقوى كلما انخفض الدخل ، يمكننا أن نؤكد أن الوزن النسبي لضريبة القيمة المضافة ينخفض مع نمو الدخل ، مما يدل على الطابع انخفاض ضريبة القيمة المضافة ، ونظراً لمساهمتها القوية في إيرادات الموازنة الحكومية ، فإن هذا يشير إلى زيادة التفاوتات. في نفس الاتجاه ، بعض المساهمات التي يتم حسابها بحد أقصى للأجور ، ينتج عن ذلك أن الأجور المنخفضة يتم خصمها بدوام كامل من ناحية أخرى ، فإن الدخل المرتفع يدعم خصمًا مخفضًا نسبيًا

الخلاصة

لا توجد حتمية ميكانيكية تدفع حركة تاريخية للنمو أو الحد من الانسحابات. هناك احتياجات جديدة مرتبطة بشيخوخة السكان ، وتطوير النقل ، والتقدم الصحي أو الاهتمام بالبيئة ، مما يعني جزئياً استجابة جماعية. الضغط من أجل الاستقرار ، أو حتى تخفيض الضرائب الإجبارية ، لا يزال قويا ، في سياق تضع فيه العولمة النظم الضريبية والاجتماعية المختلفة في المنافسة. ومع ذلك ، تجادل عوامل أخرى لصالح الحفاظ على مستوى مرتفع من الإنفاق الجماعي: أصبحت "آثارها الخارجية" الإيجابية واضحة بشكل متزايد: خدمات التعليم المجانية والإلزامية ضرورية ليس فقط للتماسك الاجتماعي ولكن أيضًا القدرة التنافسية ؛ إن فرض رسوم على المدرسة سيكون له أثر استبعاد جزء من السكان من النظام التعليمي وسيكون له تأثير سلبي على مستوى مهارة القوى العاملة ؛ كما أن هناك اهتمام بالكفاءة الاقتصادية من أجل توجيه الأنشطة الإنتاجية